الادارة الامريكية جهدت كثيرا لمنع تل ابيب من تطويره

الغموض الذري من الخطط السياسية الأنجح لاسرائيل منذ اقامتها وأي تغيير الان سيمنح ايران ذريعة اخرى لاحتياجها الى التسلح بالنووي

■ في الثاني من نيسان (ابريل) 1963 كان المدير العام لوزارة الدفاع شمعون بيريس يخطو في أروقة البيت الابيض. كان يصحبه مئير فيلدمان، مستشار الرئيس جون كنيدي للشؤون اليهودية.

مكث بيريس في واشنطن من اجل التفاوض في شراء صواريخ مضادة للطائرات من طراز «هوك»، وهي اول صفقة سلاح مهمة بين الدولتين. مشى بإزائهما الرئيس كنيدي عرضاً، وطلب من فيلدمان ان يُرتب لقاء غير مخطط له مع بيريس ـ رتّب فورا واستمر نحو عشرين دقيقة. لقد خُصص في أكثره للبرنامج الذري الاسرائيلي: فقد كان كنيدي قلقا جدا من انتشار السلاح الذري في العالم، بل عبر وزير دفاعه، روبرت ماكنمارا، عن خوف انه ستكون حتى بدء السبعينيات 16 دولة تملك سلاحا من هذا النوع.

منذ دخوله البيت الابيض في 1961، ضغط كنيدي وحكومته على اسرائيل للحصول على توضيحات تتعلق بالنشاط في المفاعل الذري في ديمونا. تم الكشف عن حقيقة بناء المفاعل في طلعات تصوير للاستخبارات الامريكية، ونتيجة ذلك اضطر رئيس الحكومة دافيد بن غوريون الى الاعتراف في كانون الاول (ديسمبر) 1960 بأن اسرائيل تبني في المنطقة مفاعلا ذريا لا «مصنع نسيج» كما حاول ناطقون اسرائيليون الزعم قبل ذلك.

بعد ان اصبح بناء المفاعل حقيقة، جهدت الادارة الامريكية لمنع اسرائيل من ان تطور فيه منشأة لفصل البلوتونيوم ومنشآت اخرى، معناها في الحقيقة سعي الى بناء قنبلة ذرية. نضجت هذه الضغوط حتى أصبحت اتفاقا فُرض على بن غوريون، على زيارة مراقبين من قبل لجنة الطاقة الذرية في الولايات المتحدة. كانت الزيارة الاولى في 1961، وكانت بعدها زيارة اخرى في 1962، على حسب وثائق في مكتبة كنيدي في بوسطن، قال كنيدي في لقائه بيريس في البيت الابيض في 1963 أنت تعلم أننا نتتبع باهتمام كبير جدا تطور القدرة الذرية الكامنة في المنطقة. لهذا نفحص من قريب جهودكم في المجال الذري. ماذا تستطيع ان تقول لي عن ذلك؟». أجاب بيريس، الذي فاجأه السؤال بلا تلبث: «استطيع ان اقول لك بوضوح اننا لن ندخل سلاحا ذريا في المنطقة. لن نكون أول من يفعل ذلك». كان ذلك جوابا لوذعيا لحظيا هدف الى رد ضغط الرئيس والى منع سوء العلاقات في هذا الموضوع بالولايات المتحدة، في فترة بحثت فيها اسرائيل عن حليف بديل من الصلة الخاصة التي كانت لها وانقضت بفرنسا، التي أعطتها المفاعل في ديمونا.

بعد ذلك انتقد خلف بن غوريون في رئاسة الحكومة، ليفي أشكول، بيريس للاقوال التي أسمعها لكنيدي. اعتقد اشكول انه بالغ وتحدث أكثر مما يجب. لكنه بعد ذلك أخذ هو وجميع رؤساء الحكومة الذين تلوه بهذا القول، وجعلوه سياسة اسرائيل الرسمية.

تقف سياسة الغموض الشهيرة الآن في وجه العاصفة في أعقاب تصريح رئيس الحكومة ايهود اولمرت، في يوم الاثنين مساء في مقابلة مع محطة تلفاز المانية. اعترف بيريس (في مقابلة في 1991 مع أفنير كوهين، مؤلف كتاب «اسرائيل والقنبلة»)، بأن الصيغة التي صاغها كانت ثمرة ارتجال وولدت بتفوه لحظي. «لم أرد ان أكذب على الرئيس»، قال، «لكنني لم استطع ايضا ان أُجيب على سؤاله اجابة مباشرة. وللخروج من الورطة حاولت ان اقول شيئا ما أصبح سياسة اسرائيل لسنين». بكلمات اخرى، التعبير العام عن سياسة اسرائيل الذرية، التي قد تكون أهم ركن في الاستراتيجية الأمنية للدولة، ولد في الحقيقة كزلة لسان، وربما الآن في إثر زلة لسان اخرى ـ لاولمرت ـ غُرز دبوس آخر في بالون الغموض.

كان الاسبوع الأخير اسبوع زلات اللسان «الذرية». بدأ ذلك مع المرشح لولاية وزارة الدفاع في الولايات المتحدة، روبرت غيتس. عندما سُئل غيتس في مساءلة في الكونغرس لماذا تسعى ايران الى سلاح ذري، أوضح انها محاطة بدول أصبحت تملك سلاحا كهذا ذكر اسرائيل بينها. اول أمس فعل اولمرت ذلك مرة اخرى. لقد استشاط غضبا لمحاولة تسويغ سعي ايران الى سلاح ذري بحقيقة أن اسرائيل ايضا تملك سلاحا كهذا، وذكر اسرائيل كدولة ذرية في نفس واحد مع فرنسا وروسيا والولايات المتحدة.

ان ما بدا زلة لسان لرئيس الحكومة أثار عاصفة هوجاء، لكن يبدو انها ليست في محلها. اسرائيل في الحقيقة هي الدولة الوحيدة من كل اولئك التي تملك سلاحا ذريا التي لا تُصدق ذلك، حتى هذا الاسبوع على الأقل، لكن العالم كله في الواقع يفترض انها تملك سلاحا ذريا. على حسب ميثاق منع انتشار السلاح هذا NPT في 1968، اعترف العالم بحق الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي (وروسيا كبديل منه)، والصين وبريطانيا وفرنسا في أن تكون قوى ذرية.

ان الهند وباكستان ايضا، اللتان أجازتا انهما تملكان سلاحا ذريا وقامتا بتجربة ذرية، هما قوتان ذريتان كاملتان، ورغم ان العالم لا يعترف بحقهما في ذلك، فانه يقبل ذلك كحقيقة. في المدة الأخيرة انضمت كوريا الشمالية ايضا الى النادي الذري كما يبدو. اسرائيل، بمقابلة ذلك، تمسكت طول السنين بسياسة غموضها، التي تدع منفذا للتأويل ولعدم يقين ما، وهو شيء يفترض ان يردع أعداءها. وفي الحقيقة ان المركب المهم في صوغ سياسة اسرائيل الذرية هو مركب الردع. مع السنين وجد غير قليل من الاصوات في اسرائيل طرحت صياغة سياسة مغايرة. من بين ما اقتُرح الحديث عن تعديل الغموض بصياغة مبدأ «قنبلة في القبو». اي ان تعلن اسرائيل بأن لها قدرة على تطوير سلاح ذري، أو بكلمات اخرى ان لها خيارا ذريا. تلهى موشيه ديان بهذه الفكرة. اعتقد آخرون ان على اسرائيل ببساطة ان تعلن بأن لديها سلاحا ذريا.

لكن جميع حكومات اسرائيل، سواء كانت من اليمين أو اليسار، تمسكت نهاية الأمر بالغموض. كان الانجاز الأكبر لهذه السياسة في مجالين: لقد أفضت الى تخفيف ضغط الولايات المتحدة عن اسرائيل والى موافقة صامتة من قبلها في الواقع على الذرة الاسرائيلية، وردع الدول العربية.

صاغ الرئيس ريتشارد نيكسون وهنري كيسنجر، مستشاره للأمن القومي، الموافقة الامريكية في لقائهما رئيسة الحكومة غولدا مئير في 1969، قُطعت زيارات المراقبين الامريكيين للمفاعل في ديمونا (لم تكن مجدية لسببين خاصة: أحدهما أن اسرائيل كما اعترف آبا ايبان في حينه في حديث معي، قد بنت نظاما كاملا من المنشآت الوهمية في المفاعل لكي لا يستطيع المراقبون ملاحظة «الشيء الحقيقي». والثاني ان المراقبين لم يتوقوا حقا الى الكشف عما يحدث، لانهم أدركوا ما الهدف من المفاعل في الحقيقة).

أوضح الامريكيون انهم سيوقفون الضغط، أما اسرائيل فالتزمت من جانبها ألا تجري تجربة ذرية، وألا تصرح عن تصريحات وألا تطلق في الأساس تهديدات يُفهم منها وكأنها تريد استعمال السلاح الذري الذي في حوزتها.

لم تُمس هذه المبادىء، كشيء يصحب سياسة الغموض، حتى عندما زلّت ألسن قادة اسرائيليين خرجوا عن الخط الرسمي. قال الرئيس افرايم كتسير في كانون الاول (ديسمبر) 1974 ان «لاسرائيل قدرة ذرية كامنة». وعندما سأله صحافي الا يمكن ان تثير اقواله القلق، أجاب: «ليقلق العالم».

عرف كتسير فيما يتحدث. كباحث في معهد وايزمن شغلته موضوعات تتصل بالقضية الذرية، وفي 1962 عيّن مرافقا رسميا من قبل حكومة اسرائيل لزيارات المراقبين الامريكيين في زيارتهم الاولى للمفاعل في ديمونا. بعد ذلك بـ16 سنة، في 1990، بعد زمن قصير من ولايته منصب وزير العلوم، صدر عن البروفيسور يوفال نئمان ايضا، الذي كان عضوا في لجنة الطاقة الذرية ومشاركا سريا في كل ما يتعلق بالسياسة الذرية، تصريحات كان يمكن أن يُفهم منها أن اسرائيل سترد ردا قاسيا جدا على مهاجمتها. قيلت هذه الاقوال على خلفية تصريحات حماسية صدرت عن صدام حسين في نيسان (ابريل) 1990، قبل اربعة اشهر من غزوه الكويت، ان العراق يستطيع «ان يحرق نصف اسرائيل». ولكن بعد مرور نحو تسعة اشهر، عندما هاجم صدام اسرائيل بصواريخ سكاد، حملت سلاحا تقليديا على نحو تام لا سلاحا كيماويا، رغم أنه كان في حوزته. قدّر محللون كثيرون أن صدام حسين لم يطلق صواريخ مع رؤوس حربية كيماوية أو بيولوجية لانه اعتقد فقط أن اسرائيل سترد بالسلاح الذري الذي تكهن بأنها تملكه. اذا كان الأمر صحيحا فان سياسة غموض اسرائيل أثبتت جدواها هنا.

يرى بعض المحللين سياسة اسرائيل هذه ايضا سببا في ان الرئيس أنور السادات عندما قرر الخروج الى الحرب مع اسرائيل في 1973، نصب غايات محدودة فقط للحرب، من بينها تحريك العملية السياسية. اعتمد هذا التقدير على تصريحات السادات بعد ذلك، الذي خلص الى استنتاج ان الدول العربية لن تستطيع القضاء على اسرائيل بسبب السلاح الذري الذي تملكه.

في كل نقاش لسياسة غموض اسرائيل، يجب أن نضيف ايضا ما يمكن ان نسميه «مبدأ بيغن». أوضح رئيس الحكومة مناحيم بيغن ان اسرائيل لا تستطيع أن تسمح لنفسها بأن تكون في الشرق الاوسط دولة مع سلاح ذري يهدد وجود دولة اليهود. وعلى ذلك أمر سلاح الجو بأن يهاجم المفاعل الذري في العراق في 1981. يبدو ان سؤال الى أي حد يتمسك قادة اسرائيل اليوم بهذا المبدأ سيُمتحن في السنين القريبة، على خلفية سعي ايران الى تطوير سلاح ذري.

بسبب حساسية اسئلة هل تستطيع اسرائيل ان تهاجم ايران وهل ستقرر فعل ذلك اذا لم تنجح الأسرة الدولية في منع ايران من التسلح بالسلاح الذري، توجد أهمية كبيرة لاستمرار التمسك بسياسة الغموض. ان أي تغيير سيمنح ايران ذريعة اخرى لاحتياجها الى التسلح بالسلاح الذري، وسيجعل من الصعب على اسرائيل أن تبّين موقفها. الغموض الذري هو من خطط السياسة الأنجح لاسرائيل منذ اقامتها. يبدو أن حكومة اولمرت ايضا ليست لها أية نية لتغييرها وبحق.

يوسي ميلمان
مراسل للشؤون العسكرية
(هآرتس) 2006/12/13

ديفيد بن غوريون

جون كيندي

شمعون بيريس

على اسرائيل ان تقود الأسرة الدولية بدعم امريكي لاستغلال الفرصة الأخيرة لمنع ايران من الحصول على السلاح النووي

■ الشخص الذي يملك فرصة جيدة للجلوس في البيت الابيض في كانون الثاني (يناير) 2009، قام في مطلع الاسبوع بتحليل الوضع الشرق اوسطي الجديد.

المرشح الواعد للرئاسة أظهر سعة اطلاعه وذكاءه ومثابرته. هو وصف بصورة مسهبة الجوانب المختلفة للفشل الامريكي في العراق، وذكر أخطاء ادارة بوش واحدا تلو الآخر، ولكن عندما وصل الى المسألة الملحة المطروحة الآن ـ ايران ـ لم يكن لديه أي شيء حقيقي ليقوله. ما قاله كان: لقد أصبح الوقت متأخرا.. متأخرا جدا.

هذه هي الحالة المزاجية السائدة. الديمقراطيون غير متحمسين لسقوط عدوهم، والجمهوريون يلعقون جراحهم. الواقعيون ـ معارضي الدمقرطة ـ ينقضون على المدينة، وعلى رأسهم بيكر ـ هاملتون، والمحافظون الجدد يستعدون قبالتهم في معركة يائسة أخيرة، ولكن هؤلاء واولئك غارقون حتى رقابهم في العراق. الطرفان غير قادرين على توجيه أي اهتمام كان لأي مسألة غير العراق.

الامريكيون يعرفون جيدا ان ايران هناك، ويعرفون ان ساعتها قد أزفت. ولكن بعد 45 شهرا من الصراع المرير على ضفاف الفرات، لم تعد لديهم قوة نفسية وطاقة فكرية لمواجهة ايران. الدولة الأعظم في القرن العشرين تنزف دما وتلعق جراحها. امريكا تصل الى لحظة الحقيقة الحاسمة مع ايران من دون حزم وعزيمة أو قوة ارادة، ومن دون زعامة أو رؤية واضحة محددة.

اسرائيل تمر في نفس الحالة. منذ صيف 2002 وهي تدرك ما الذي يقف في وجهها. هي تعرف منذ أكثر من اربع سنوات انها تقف في مواجهة التحدي الوجودي الأكبر في تاريخها، ولكن خلال هذه الفترة الزمنية الطويلة لم تنجح في استعادة صحوتها واستنهاض همتها. في البداية عرفت عن ايران، إلا أنها لم تستوعب المسألة. وبعد ان استوعبت لم تفعل شيئا. وأخيرا تحركت، ولكن من دون نجاح او طائل. اغلبية طاقتها وهمتها تبددت على فك الارتباط ـ نعم أو لا. وبدلا من استغلال هذه الخطوة كرافعة لحشد العالم ضد ايران، واصلت طريقها نحو الانطواء بصورة هذيانية بعيدة عن الواقع، تماما مثل الامريكيين الذين أضاعوا مواردهم وطاقاتهم القومية على اعتقاد وتصور لا أساس له من الصحة، رافعين لواء الدمقرطة في العراق. اسرائيل أضاعت في تلك السنوات الاربع مواردها القومية المحدودة على اعتقاد لا أساس له ـ الانفصال أحادي الجانب عن السلطة الفلسطينية. امريكا واسرائيل تصلان الآن الى لحظة الحقيقة الايرانية من دون عزيمة وقوة ارادة وزعامة أو رؤية واضحة.

الوقت ليس متأخرا بعد. هو متأخر ومتأخر جدا، الا انه ما زال متاحا وممكنا. ايران تواجه بعض العقبات الفنية بالصدفة أو من غير الصدفة. عمليات التخصيب تتعرقل مرة تلو اخرى، الامر الذي يتيح لصانعي القرار في واشنطن والقدس تصليح أخطائهم. وما زال أمامهم الحق النادر في الحصول على فرصة ثانية.

ولكن الفرصة الثانية هي الفرصة الأخيرة. اذا لم تقم اسرائيل والولايات المتحدة بحشد طاقات الغرب خلال الاشهر القادمة للقيام بعملية سياسية دراماتيكية وفورية فان الخيار الذي ستواجهانه سيكون خيارا لا يطاق: بين الهجمة العسكرية والتسليم، بين السيء والاسوأ. لا، الوقت ليس متأخرا بعد. لايران روحان ـ المسجد والبازار. فشل الغرب الأكبر في السنوات الأخيرة هو أنه اشترى البازار الفارسي بدفعات عن أخطائه في المسجد الشيعي. الجمهور في ايران لم يوضع حتى الآن أمام معضلة. هو لم يضطر لدفع كامل الثمن المترتب على مغامرة اليورانيوم التي قام بها احمدي نجاد.

من الواجب تغيير هذا الواقع فورا. المعضلة يجب أن تنتقل الى الايرانيين بدلا من ان تكون معضلة اسرائيلية ـ امريكية (الهجوم أو عدمه). ولكن ذلك يستوجب حشد الغرب كله بصورة غير مسبوقة. هذا الحشد الذي لا يستطيع الرئيس الجريح بوش أو اولمرت الفارغ، القيام به.

زلة لسان اولمرت في موضوع الذرة ما هي إلا طرف جبل الجليد. رئيس الوزراء يقوم باتباع سياسة تفريطية منذ أن وصل الى سدة الحكم، ولكن في هذه اللحظة المصيرية ليس هناك مكان للحسابات الشخصية.

اذا كان اولمرت قادرا على التسامي والترفع وتشكيل مجلس وزاري طارىء يقود المعركة الاستراتيجية التي لا يستطيع هو قيادتها، فسيبقى في منصبه، واذا لم يفعل ذلك فعليه ان يستقيل فورا. على اسرائيل ان تكون في أفضل أحوالها عندما تكون امريكا حائرة وضائعة. كل لحظة اخرى من الحكم الحالي تحدق وجود دولة اسرائيل بالخطر.

آري شبيط
كاتب يساري
(هآرتس) 2006/12/14

بيريتس أثبت انه فاشل في الحرب وفي السلام

■ عندما حدثت الصفقة السياسية المأساوية بين كل الأطراف، والتي تمخضت عن وصول عمير بيريتس الى رئاسة وزارة الدفاع، كانت هناك قلة قليلة عبرت عن اعتقادها بأن الوزير الجديد سيتعلم دروس الحرب ودروبها خلال بضعة اشهر، وسيتصرف كقائد عسكري بكل معنى الكلمة.

بعد مرور نصف عام زالت الشكوك حتى من نفوس تلك القلة القليلة. التوقع كان ان يبدي هذا الشخص الذي يترأس حزب العمل شجاعة وصرامة على الأقل في موضوع تطبيق القانون على المستوطنين في مناطق الضفة الغربية، خصوصا انه كان قد صرح علانية بأن هذا ما سيفعله عندما يدخل الى المنصب. قال انه سيعالج قضية البؤر الاستيطانية غير القانونية التي لم يقم أي وزير دفاع طوال سنوات بالقيام بواجبه في الحفاظ على القانون بصددها والاقدام على اخلائها. ولكن كلما ظهرت خيبة الأمل من أداء هذا الوزير قلت التوقعات منه في المجالات الاخرى المرتبطة بمنصبه. عمير بيرتس لم يمتنع فقط عن اخلاء البؤر الاستيطانية غير القانونية، لا بل انه امتنع عن تنفيذ الأوامر التشريعية القانونية الجديدة التي استكملت صياغتها بعد تقرير تاليا ساسون حول تقديم كل من يقوم ببناء غير قانوني في مناطق الضفة، للمحاكمة الجنائية. معنى ذلك ان البناء غير القانوني في المناطق يتواصل تحت مظلة وزير الدفاع من حزب العمل. كل هذا لان بيريتس يطالب بأن تقوم وزارة المالية باعطاء الادارة المدنية المزيد من الوظائف لتنفيذ هذه الأوامر القانونية.

هذا هو بالضبط السبب الذي يدفع الكثيرين للادعاء بأن هذا الشخص لم ينتقل الى طور جديد في حياته السياسية لان تصرفه يشبه تصرف القائد العمالي وليس تصرف قائد لحزب يفترض فيه أن يقود معسكر السلام. بهذه الطريقة يتصرف شخص ليس لديه أي التزام تجاه فلسفته ورؤيته السياسية ووعوده والمعسكر الذي ينتمي اليه. من المهم أن نذكر أن ذلك المدير المدني جدا يكون ناجعا عندما يتعلق الأمر بهدم المنازل غير القانونية لدى الفلسطينيين. المستشار القضائي ميني مزوز الذي أرسل رسالة توبيخية ثانية لوزير الدفاع حول مسؤوليته في الحفاظ على القانون وهدم المباني غير القانونية، تذكر ان 1519 منزلا فلسطينيا قد هُدمت خلال السنوات التسع الأخيرة مقابل 150 منزلا للمستوطنين. يتبين ان القوى البشرية لا تشكل عائقا عندما يتعلق الامر بالفلسطينيين.

وزراء الدفاع جاؤوا وانصرفوا، المحامية تاليا ساسون قدمت تقريرا مفصلا يتضمن توصيات عملية، والحكومات تبدلت، ووسائل الاعلام ركزت على ذلك ومن ثم توقفت، والمستوطنون بدورهم يواصلون التصرف كما يحلو لهم مستخفين بالقانون. من الصعب توجيه الاتهامات اليهم. ليس من حق الدولة التي لا تحافظ على قانونها أن تتوقع من مواطنيها ان يفعلوا ذلك. ولكن عمير بيريتس؟ هل يُعقل أن يكون هو الذي يقدم الرعاية والحماية للجُناة بسبب مشكلة تتعلق بالقوى العاملة؟ وربما كان علينا أن لا نتفاجأ من ذلك كثيرا.

هذا الشخص يجلس في وزارة الدفاع منذ نصف سنة ولم نرَ بعد شيئا واحدا يقاتل ويكافح من اجله باستثناء حربه ضد اولئك الذين يحاولون إزاحته عن منصبه. ما الذي حدث له؟ ذلك لانه في كل الاحوال شخص يمتلك حقيقة داخلية ورؤية وفلسفة محددة لتغيير طابع الدولة. بكل ما يتعلق بالاخفاقات الكبيرة التي نجمت عن الحرب يمكن لبيرتس أن يدعي بدرجة من الصدق أن المسؤولية الأساسية تقع على كاهل أسلافه. ولكن بالنسبة للامور التي لا تتعلق بالحرب مثل اخلاء البؤر الاستيطانية غير القانونية ليس أمامه مجال للتهرب من ذلك.

هنا كان عليه ان يبدأ من البداية وان يضع هذه القضية على رأس سلم أولوياته وان يكافح ضد ذلك من دون هوادة. فهل فقد وزير الدفاع ثقته بنفسه ورؤيته السياسية الى هذا الحد لدرجة انه غير قادر على مواجهة هذه المشكلة التي يقف القانون فيها الى جانبه والتي يضغط فيها المستشار القضائي عليه حتى يقوم بهذا الواجب، بينما هو يرفض ذلك؟.

من المحزن ان نرى الشخص الذي كان قبل نصف سنة مليئا بالحيوية والطاقة والثقة الواقدة بصحة نهجه، وهو يستسلم من دون أي معركة لثلة من العابرين على القانون، وذلك من اجل هدف واحد وهو عرقلة التسوية السياسية من خلال الاستيطان.

ياعيل باز ميلماد
كاتبة يسارية
(معاريف) 2006/12/14

لا يمكن اعادة الخط الاخضر الى سابق عهده لان التاريخ تغير كثيرا

■ اليوم أصبحت دافنا تُدرس في الجامعة، لكنها عندما كانت طالبة في الصف الرابع ـ قبل أكثر من 25 سنة ـ أعطت المعلمة درسا في موضوع «حصار القدس في حرب 1948»، تحدثت فيه عن الجوع الشديد الذي ساد المدينة التي كانت محاصرة يحيط بها الأعداء من كل جانب. أكدت المعلمة أن الشارع من تل ابيب الى القدس كان مسدودا في عدد من الاماكن ـ من باب الواد حتى قمة جبل القسطل ـ وبسبب ذلك مُنع المسؤولون عن الأمن من نقل الاغذية والعتاد الى العاصمة. رفعت دافنا اصبعها وسألت المعلمة: اذا كان الشارع من تل ابيب مسدودا، فلماذا لم يستعمل المحاصرون شارع أريحا ـ القدس؟.

بعد وقت قصير من حرب الايام الستة بدأ الطمس العمد على «الخط الاخضر»، الذي كان حتى ذلك الحين الخط الحدودي بين اسرائيل وجاراتها. أصبحت حدود جديدة لدولة اسرائيل الكاملة، التي سيطرت آراء مؤيديها على كل شيء، وذلك في الأساس في فترة النشوة التي تلت الانتصارات الخفيفة في حرب 1967 الخاطفة. مع اقامة المستوطنات الاولى في هضبة الجولان، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، بدأت عملية محو الخط القديم ـ الاخضر ـ من الخرائط، الى أن أصبح من الصعب في السبعينيات أن تجد خرائط يُطبع فيها هذا الخط. في الايام التي شبهنا فيها أنفسنا بامبراطورية عظيمة، في الأساس في الفترة حتى هزيمة يوم الغفران في 1973، نما بين اسرائيليين كثيرين وهم أن الحدود الجديدة في المناطق التي احتلّت هي الحدود الدائمة التي ستبقى أبدا، وأن الشعب المحتل سيقنط من كل أمل ويتعود على هذه الحدود.

كلما تغير الواقع في الميدان ـ مئات المستوطنات أُقيمت في المناطق وصودرت مئات آلاف الدونمات من السكان المحليين ـ تمسك اليسار الاسرائيلي بالخريطة القديمة وبالحدود القديمة، وكأن مجرد تكرار تعبير «الخط الاخضر» شعار سيعيد الوضع الى سابقه. وهكذا أصبحت هاتان الكلمتان نوعا من الهمس السري، يتمسك بهما كل طرف لتقديم نضاله للطرف الآخر: فطرف يمحو ويطمس، والطرف الثاني يتحدث ممتدحا ويطبع خرائط جديدة يؤكّد فيها هذا الخط. في اطار عملية القضاء على الخط الاخضر مُحي كل ذكر للخط الحدودي ذاك في القدس، من اجل تجسيد مبلغ كون عاصمة اسرائيل موحدة. ولكن هنا وهناك، في اماكن نائية مثل قرية بيت صفافا مثلا، ما تزال توجد علامات الجدار السلكي الصدىء للخط القديم، رغم جهود المحو.

أشعل اعلان وزيرة التربية، البروفيسورة يولي تامير، بأن وزارتها ستطبع خريطة الدولة التي يُرسم فيها الخط الاخضر مرة ثانية، الاختلاف بين الصقور من جديد. وكأن مجرد الطبع من جديد للخط الاخضر يعيد الدولة الى الجدران السلكية والألغام التي وُضعت بجانب هذا الخط قبل 1967.

بعد حرب الايام الستة بنحو اربعين سنة، الخط الاخضر خط مجهول، موجود في الأساس في خيال بالغين وشيوخ من اليمين واليسار. الواقع على الارض مخالف تماما: سيضطر من يريد اعادة الخط الاخضر واقعيا الى اجلاء أكثر من ربع مليون اسرائيلي عن بيوتهم في المستوطنات. سيوافق غير قليل على أن اجلاء كهذا نظريا مسألة مناسبة ومهمة، لكن هل هو عملي؟ بعد الجرح العميق الذي فُتح بعد اخلاء قطاع غزة أصبح اولئك الأكثر حماسة ايضا لاعادة الخط الاخضر يدركون أنه لا يوجد الآن امكان حقيقي لهذا الاجلاء. واذا كان الحاضر غامضا، وأليما ومليئا بالمقامرات، فلماذا لا نتمسك بأحلام الماضي، التي يعيشها كل شعب تحت جفنته وتحت تيهته والخط الاخضر يفصل بينهما؟.

يهودا ليطاني
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/12/14

جيل القيادة الاسرائيلية يفتقر الى الأبطال الحقيقيين وعلى قادته العسكريين الفاشلين ان يستقيلوا فورا

■ الحركة الصهيونية فضلت أعياد البطولة والطبيعة من بين الأعياد اليهودية التقليدية المعروفة. هذه الأعياد مكّنتها من تمثل هذه الأعياد واستدخالها واعطائها تفسيرا وطابعا قوميا وتاريخيا بدلا من ان يكون دينيا، وتسميتها مثل الحانوكا (عيد الأنوار) بعيد البطولة (وليس تطهير الهيكل المقدس ومعجزة زيت المصباح)، الجهاز الثقافي والايديولوجي «لم تحدث لنا معجزة» شجع كتابة الأغاني والأناشيد التي تضفي المضامين على العادات التكرارية الشعبية التي توجد في مركزها قيم يهودية جديدة ـ زراعية وكفاحية. «في كل جيل سيظهر بطل»، هذا ما غناه كل طفل في اسرائيل. في جيلنا ايضا الذي يواصل رغما عنه العيش على حد السيف مثل أسلافه، تبرز الحاجة الى الأبطال الذين تُكتب الأناشيد وحكايات البطولة حولهم. ولكن أغاني البطولات ـ وقد كان في الحرب الأخيرة أبطال ـ لم تعد تُكتب. ربما يعود السبب في السياق الى سلوك بعض القادة الكبار. حتى أننا لم نشهد من بينهم بطلا ضميريا ينهض ويقول: نحن لسنا جيل أبطال ـ قادة الكتائب الذين لم نتمكن مع أكثر من دزينة من الكتائب من التغلب على بضع مئات من المقاتلين. قادة سلاح الجو الذين لم يُعدوا الجنود لضرب قواعد الصواريخ قصيرة المدى، وقادة المنطقة الشمالية، وهيئة الاركان الذين أمروا بعمليات خاطئة واحيانا متناقضة وغير منطقية.

النتائج ملموسة في كل مجال: من خلال الخسائر في الأرواح والسكان المدنيين الذين تُركوا عُرضة لصواريخ الكاتيوشا وفقدان الثقة بالقادة والجيش والمؤسسات العامة الاخرى في الدولة. ولكن الأمر الأشد خطورة بالأساس كان تأثير اخفاقات الجيش الاسرائيلي على العدو: هذا العدو فقد حاجز الخوف من اسرائيل، وازدادت لديه الدافعية للحرب، تلك الحرب التي يحذرنا منها العسكريون اليوم، بل ويحددون لها موعدا في الصيف القادم. جيل القادة عندنا لن يلِد «مخلصا للشعب» كما يبدو.

دعوا الجيش في حاله، تقول بعض الاصوات الصادرة عن الجمهور، لأن الانتقادات حسب رأيهم تمس بثقة القادة بأنفسهم وبالأمن القومي كله: العدو يشخص نقاط الضعف ويخطط لاستغلالها. محمود احمدي نجاد تحدث عن المرارة والكآبة السوداوية التي ألمت باسرائيل، وعن الاختفاء الوشيك للكيان الصهيوني. دعوهم يعيدوا بناء الجيش واعداده للحرب القادمة، فهم أصحاب خبرة في ذلك. كما انهم لا يتهربون من الانتقادات، فالجيش لم يشهد ـ إلا بعد حرب الغفران ـ مثل هذه الحملة الواسعة من التحقيقات. وأخيرا يقولون لنا: «ليس لدينا جيش آخر».

صحيح، ليس لدينا ولن يكون لدينا جيش آخر، اذا بقي هؤلاء القادة الذين ينفون ويرفضون استخلاص الدروس، على رأسه، وكل هذه التحقيقات المهينة والصادقة جدا لن تجدي نفعا. من أصدر تعليمات متناقضة ومبلبلة لن يتصرف بطريقة اخرى حتى بعد أن يقولوا له ـ وقد قالوا له ـ ان هذا ما توصلت اليه التحقيقات. ولكن لدينا جيش آخر. هذا الجيش الذي يقف بجموعه، ومنهم من حصل على اعفاء في وحدات الاحتياط. هذا الجيش الذي يُسهم قادة الكتائب والسرايا فيه بعشرات ايام الاحتياط في السنة. الذين يتطوعون في صفوفه ويتنافسون على المواقع في الوحدات القتالية التي تتيح لنا أن نعيش حياتنا بصورة طبيعية.

هذا الجيش يفتقر الى الأبطال ـ القادة الكبار الذين يقدمون نموذجا شخصيا ويستطيعون ايقاف التوجهات والميول السلبية، ومنها نفي الواقع الذي يتغلغل في القيادة ويُفسد الجيش.

إعطاء دفعة تشجيعية للجيش يستوجب استقالة اغلبية قيادة أركانه. لو فعلوا ذلك بعد المعارك فورا لحافظوا على كرامتهم. اليوم أصبحوا من دون هذه الكرامة حتى.

القيادة العسكرية والسياسية لم تدرك أننا في حرب في لبنان، ولسنا في عملية انتقامية. لذلك تسببوا في تقديم موعد الحرب الشاملة الوجودية بعدة سنوات، وفي هذه الحرب سنحتاج الى الأبطال الحقيقيين من قادة وعناصر وحملة للشعلة، من الذين يتقدمون الصفوف، وليس لمن ينفون الاعتراف بالواقع ويتشبثون بقرون المذبح.

يسرائيل هرئيل
كاتب يميني ومُنظر المستوطنين
(هآرتس) 2006/12/14

أحداث تشرين الاول لا تعبر عن السعي الحقيقي الى المساواة

■ بعد ايام من قيام لجنة المتابعة العليا لعرب اسرائيل ومركز «مساواة» بطرح رؤيتهما لمستقبل الأقلية العربية في اسرائيل، عُرض الفيلم الوثائقي الذي أعدته جولي غال تحت اسم «في اكتوبر اهتزت البلاد»، الذي يعرض أحداث تشرين الاول (اكتوبر) 2000 من زاوية رؤية عائلة أحد القتلى، وهو أسيل عاصلة.

أحداث تشرين الاول (اكتوبر) كانت حسب رأي الكثيرين مُحفزا ومُسرعا، إن لم نقل سببا أساسيا للتوجه القائم لدى منظمات عربية، باضفاء صبغة وصفة جديدة على السكان العرب باعتبارهم أقلية قومية صغيرة ذات حكم ذاتي في مجالات متعددة في اطار دولة ثنائية القومية. هذا الاتجاه يُدوي في الفيلم ايضا، سواء على لسان حسن عاصلة، والد أسيل: «أنا جئت من اجل بعث رسالة للشعب اليهودي، حيث تحطمت في تشرين الاول (اكتوبر) كل القواعد، ومن هنا يتوجب عليه أن يبدأ في التفكير كيف سيقبلنا كأقلية قومية متميزة».

الفيلم ـ الذي يُضخم التراجيديا التي تطرح من خلاله، من خلال مؤثرات صوتية وبصرية ـ يصف احباط عائلة عاصلة التي ازداد حزنها لعدم تقديم أي واحد من عناصر الشرطة الذين شاركوا في قمع الاضطرابات التي اندلعت في أرجاء الجليل، للمحاكمة. لجنة أور، كما هو معروف، أوصت بالتحقيق في ظروف موت خمسة على الأقل من قتلى الاضطرابات، إلا ان تحقيق قسم التحقيق مع الشرطة في وزارة العدل لم يجد أدلة كافية لتقديم أي واحد من رجال الشرطة للمحاكمة.

من الصعب مشاهدة الفيلم، ليس فقط لانه يصف مأساة حقيقية. الصعوبة تنبع من انه يثير التفكير حول مئات العائلات الاخرى التي ثكلت أعزاءها، ولأنه لا يطرح الخلفية التي اندلعت بسببها الأحداث التي ظهر فيها الانطباع وكأن عرب اسرائيل ينضمون الى انتفاضة الاقصى التي كانت قد بدأت قبل حين. ومن الصعب كذلك سماع اقوال حسن عاصلة عن كفاحه من اجل محاسبة المسؤولين عن القتل: «نحن لن نكل ولن نضعف وسنواصل الكفاح الى ان نحصل على محاكمة عادلة. واذا لم يتحمل القتلة المسؤولية فسيتحملها أبناؤهم، وعلى اولئك الذين يدعون ان هذه بلادهم، معرفة ان هناك بوابة كبيرة للعيش المشترك اليوم. أما في المستقبل فلا يعرف أحد ماذا سيحدث. انا لا أريد أن أفكر في ذلك».

قوله هذا يتضمن الحديث عن بوابة للعيش المشترك من جهة، وتحميل الأبناء وزر آبائهم من جهة اخرى، وفوق كل ذلك شعور بالغموض المخيف بصدد المستقبل القادم.

بعد جهود متواصلة نجحت الدولة في التوصل الى تسوية مع 11 ـ 13 عائلة ـ عائلة عاصلة لم تكن بينها ـ حول التعويضات. الدولة لم توافق على تحمل المسؤولية القانونية عن موت القتلى، إلا أنها وافقت على دفع مئات آلاف الشواقل لكل عائلة.

«كل الأطراف تشعر بالأسف»، جاء في الاتفاق، «من الأحداث المأساوية التي جرت في تشرين الاول (اكتوبر) 2000، ومن فقدان الأرواح والجرحى من المواطنين ومن قوات الأمن الذي نجم عنها» (الاتفاق لم يوصد الباب أمام العائلات لمواصلة كفاحها لتقديم المسؤولين عن القتل للمحاكمة).

ولكن هذه الخطوة الصغيرة على طريق المصال